

«القرين» تحقق صافي أرباح 16.57 مليون دينار في 9 أشهر



الشيخ حمد بن عبدالله المبارك

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية تحقيق أرباح صافية بقيمة 16,57 مليون دينار كويتي (نحو 54,15 مليون دولار أمريكي) في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2017.

وقالت الشركة في بيان صحفي إنها حققت ارتفاعاً قدره 46 في المئة مقابل 11,35 مليون دينار كويتي (37,09 مليون دولار أمريكي) في الفترة نفسها من العام الماضي. وأوضح أن ربحية السهم الواحد بلغت خلال فترة التسعة أشهر من السنة المالية الحالية 15,94 فلساً بالمقارنة مع 10,84 فلساً خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأشارت إلى أن مجمل الربح المجمع سجل ارتفاعاً بنسبة 11 بالمئة ليصل إلى 46,82 مليون دينار كويتي (153,01 مليون دولار أمريكي) نظراً لانخفاض تكاليف المبيعات في الشركات التابعة. ولفتت إلى أن الاستثمارات في الشركات الزميلة ارتفعت بنسبة 20 في المئة ما يعادل 16,61 مليون دينار كويتي نتيجة زيادة حصة الأرباح من الشركات الزميلة خاصة في الشركة الكويتية للخطوط الجوية والبريد (تايسكو).

ولفتت إلى أن الاستثمارات في الشركات الزميلة ارتفعت بنسبة 20 في المئة ما يعادل 16,61 مليون دينار كويتي نتيجة زيادة حصة الأرباح من الشركات الزميلة خاصة في الشركة الكويتية للخطوط الجوية والبريد (تايسكو).

ولفتت إلى أن الاستثمارات في الشركات الزميلة ارتفعت بنسبة 20 في المئة ما يعادل 16,61 مليون دينار كويتي نتيجة زيادة حصة الأرباح من الشركات الزميلة خاصة في الشركة الكويتية للخطوط الجوية والبريد (تايسكو).

ولفتت إلى أن الاستثمارات في الشركات الزميلة ارتفعت بنسبة 20 في المئة ما يعادل 16,61 مليون دينار كويتي نتيجة زيادة حصة الأرباح من الشركات الزميلة خاصة في الشركة الكويتية للخطوط الجوية والبريد (تايسكو).

وبلغ إجمالي الخسائر التي حققتها القيمة الراسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي منذ بداية العام الجاري نحو 1,80 مليار دينار كويتي. وفي جلسة أمس فقد كان واضحاً قوة أوامر الشراء على العديد من الأسهم الصغيرة والكبيرة بفضل العديد من الأخبار و السيوالة التي جعلت المؤشرات الرئيسية تغلق في الخانات الخضراء.

وساهم المصاح شركة (هيومن سوفت) عن خمس صفقات ذات طبيعة خاصة في دعم موجة الارتفاعات التي شهدتها الجلسة. وانعكست ارتفاعات البورصة الإيجابية على أسهم كانت في دائرة الضوء للشكل الأبرز صعوداً ومنها (خليج ب) و(الخليجي) و(ساحل) و(المال) في حين جاءت أسهم (المستثمرين) و(المال) و(موبيلان د ق) و(المدينة) في قائمة الأسهم الأكثر تداولاً.

ونالت الصفقات البيعية وعمليات جني الأرباح من أسهم (الهلال) و(بحرية) و(العقار) و(اجوان) و(إيكاروس).

وأستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 87,2 مليون سهم بقيمة تقديرات 41,11 مليون دينار كويتي تمت عبر 2129 صفقة تقديرات ليعلق المؤشر عند مستوى 969,8 نقطة.

وأقل المؤشر السعري للبورصة مرتفعاً نحو 206,03 نقطة ليلعب مستوى 6641,7 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت 94,2 مليون دينار من خلال 891,6 مليون سهم تمت عبر 14265 صفقة تقديرات.

استمرار ضخ السيولة من جانب المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية

« موجات التفاؤل » تدفع البورصة لتحقيق ارتفاعات قياسية



المؤشر السعري يحقق فترة قياسية

المزيد من السيولة إلى السوق أعلى زخماً للوهة الشرائية طالت العديد من الأسهم المدرجة. وأوضح أن عمليات جني الأرباح المتوقعة «صحية» لأنها ستتيح الفرصة لدخول أموال جديدة للسوق.

من ناحيته قال المحلل المالي والمدير العام لشركة (مينا) للاستشارات المالية والاقتصادية عدنان الدليمي إن البورصة تفاعلت سريعاً مع جملة من العوامل للشبهة لاسيما المتعلقة بما أوصفت عنه (بوميرغ) بشأن بورصة الكويت التي وصفها بأنها أفضل سوق في العالم من ناحية النمو وزخم السيولة.

وأوضح الدليمي أن استمرار الهيئة العامة للاستثمار في ضخ السيولة إلى السوق أعلى زخماً للوهة الشرائية طالت العديد من الأسهم المدرجة.

وتوقع الدليمي أن تشهد البورصة حركة تصحيحية للعديد من مستويات السعرية للأسهم التي تضخمت لافتاً إلى أنه من الصعب استمرار الوضع البورصة على حالها.

وتوقع أيضاً أن يكون لعمليات جني الأرباح دور بارز خلال التعاملات المقبلة لافتاً إلى ضرورة

الحذية وغيرها الأجنبية. من جانبه قال المحلل المالي ورئيس مجلس الإدارة في مجموعة (النفش) علي النمش إن موجة الارتفاعات التي تشهدها بورصة الكويت تقودها محافظ خليجية جاءت للمضاربة وحجمها ضئيل جداً مقارنة بالقيمة الإجمالية للسوق.

وتوقع النمش أن تشهد البورصة حركة تصحيحية للعديد من مستويات السعرية للأسهم التي تضخمت لافتاً إلى أنه من الصعب استمرار الوضع البورصة على حالها.

وتوقع أيضاً أن يكون لعمليات جني الأرباح دور بارز خلال التعاملات المقبلة لافتاً إلى ضرورة

أكد محللون ماليون كويتيون أن الارتفاعات القياسية التي سجلتها تعاملات بورصة الكويت أمس الأحد مردها إلى استمرار ضخ السيولة من جانب العديد من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية الكويتية والخليجية. وقال المحللون إن المستويات السعرية الحالية والذاعيات الإيجابية التي تشهدها البورصة ترجع أيضاً إلى موجات التفاؤل لدى معظم الشركات في تحقيق المزيد من الارتفاعات وطرقات سعرية جديدة.

وتوقعوا استمرار هذه الوتيرة حتى يسهل المصاحبات المتوكة وغيرها من الشركات عن أرباح وتوزيعات عام 2016 مما قد يفتح المجال تدريجياً إلى عودة عمليات جني الأرباح وتصحيح بعض المستويات السعرية التي تضخمت بفعل الارتفاعات القوية.

وقال المحلل المالي والرئيس التنفيذي السابق في شركة (العربي للوساطة المالية) ميمم الشخص إن تعاملات السوق تسير على وقع إيجابي بفضل بعض المؤثرات الفنية للعديد من الشركات.

وأضاف الشخص أن هناك مؤثرات خارجية أثرت إيجابياً أيضاً على تعاملات البورصة وأبرزها تصريحات وكالة (بوميرغ) العالمية بأن «الطريق أمام بورصة الكويت مفتوح لارتفاع بنسبة 20 في المئة».

وذكر أن هذه الشهادة الدولية تعتبر أهم دعم استقلته البورصة مما زاد من موجة التفاؤل في السوق إضافة مساندة المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية

على هامش الاجتماع الأول للجنة الوزارية المعنية بمراقبة «خض الإنتاج»

الفريق: عمان كان لها « دور تاريخي » في دعم منظمة « أوبك »



بوطرفة قبيل افتتاح أعمال اللجنة الوزارية

أشاد وزير الطاقة الجزائري نور الدين بوطرفة بدور دولة الكويت في التوصل إلى اتفاق تاريخي بين المنتجين من داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يقضي بخفض مشترك للإنتاج بواقع مليون و 758 ألف برميل يوميا اعتباراً من يناير الجاري.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير بوطرفة قبيل بدء اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة تطبيق خفض الإنتاج برئاسة دولة الكويت.

وقال أن اختيار الكويت وبالإجماع خلال اجتماع فيينا التاريخي لرئاسة أعمال هذه اللجنة يأتي تقديرًا واعترافاً بدورها وجهود التي بذلتها منذ إنشاء المنظمة لتحقيق استقرار السوق النفطية إضافة إلى قدرتها في التنسيق بين الدول المنتجة من داخل وخارج المنظمة.

وحول الموضوعات التي سيتم طرحها خلال اجتماع اللجنة الوزارية أوضح بوطرفة أن الاجتماع سيشكل في اعتماد الية لمراقبة تطبيق خفض الإنتاج مضيفاً أن هذا الاجتماع يعد الأول من نوعه الذي يجمع بين منتجين من داخل (أوبك) وخارجها.

وأضاف أن حضور ومشاركة الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة الوزارية «يمثل رسائل مطمئنة إلى سوق النفط العالمية حول وجود التزام إيجابي من الجميع في تطبيق اتفاق فيينا الأخير القاضي بخفض الإنتاج».

وحول طبيعة الآلية التي ستبذلها اللجنة خلال الاجتماع قال بوطرفة أن اللجنة ستقوم بتقييم الدراسات التي ستقدمها الأمانة العامة لمنظمة (أوبك) بشكل دوري حول ما إذا كان هناك خلل في تنفيذ الاتفاق المبرم بين المنتجين من عدمه.

وأضاف أنه سيتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن وفقاً لآلية

لمراقبة التي ينتظر اعتمادها من قبل اللجنة اليوم الأحد. وذكر أنه في حال استئجار اللجنة بوجود «مشاكل في تطبيق الاتفاق» فإنها ستدعو إلى اجتماع استثنائي رسمي يحضره وزراء من داخل وخارج (أوبك) لتوضيح التجاوزات و شلها «بشكل شفاف وقائم على معطيات و دراسات ذات مصداقية».

وأوضح وزير الطاقة الجزائري أن اللجنة ستحصل بشكل دوري على معدلات الإنتاج لجميع الدول ال 24 التي قبلت المشاركة في الاتفاق فيينا الأخير القاضي بخفض الإنتاج.

وعن بتقييمه لمستويات الأسعار قال بوطرفة أن جل اهتمام دول (أوبك) هو استقرار السوق النفطية العالمية وتوازنها مضياً أن معادلة السوق للمنظمة بالغرض و الطلب هي التي يجب أن تحدد مستويات الأسعار.

وأعرب عن أمله في أن تصل أسعار النفط عند مستوى 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في حال ساهمت توازنات السوق في الوصول إلى تلك الأسعار.

وأوضح وزير الطاقة الجزائري أن اللجنة ستحصل بشكل دوري على معدلات الإنتاج لجميع الدول ال 24 التي قبلت المشاركة في الاتفاق فيينا الأخير القاضي بخفض الإنتاج.

وعن بتقييمه لمستويات الأسعار قال بوطرفة أن جل اهتمام دول (أوبك) هو استقرار السوق النفطية العالمية وتوازنها مضياً أن معادلة السوق للمنظمة بالغرض و الطلب هي التي يجب أن تحدد مستويات الأسعار.

وأعرب عن أمله في أن تصل أسعار النفط عند مستوى 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في حال ساهمت توازنات السوق في الوصول إلى تلك الأسعار.

وأعرب عن أمله في أن تصل أسعار النفط عند مستوى 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في حال ساهمت توازنات السوق في الوصول إلى تلك الأسعار.

وأوضح وزير الطاقة الجزائري أن اللجنة ستحصل بشكل دوري على معدلات الإنتاج لجميع الدول ال 24 التي قبلت المشاركة في الاتفاق فيينا الأخير القاضي بخفض الإنتاج.

وعن بتقييمه لمستويات الأسعار قال بوطرفة أن جل اهتمام دول (أوبك) هو استقرار السوق النفطية العالمية وتوازنها مضياً أن معادلة السوق للمنظمة بالغرض و الطلب هي التي يجب أن تحدد مستويات الأسعار.

وأعرب عن أمله في أن تصل أسعار النفط عند مستوى 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في حال ساهمت توازنات السوق في الوصول إلى تلك الأسعار.

وأعرب عن أمله في أن تصل أسعار النفط عند مستوى 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في حال ساهمت توازنات السوق في الوصول إلى تلك الأسعار.

بوطرفة: الكويت لعبت دوراً بارزاً لتحقيق استقرار السوق النفطية والتنسيق بين الدول المنتجة

باعتبارها كبرى الدول المنتجة وتملك احتياطيات وفيرة من النفط والغاز إضافة إلى قيامها بدور محوري في قيادة الدول من خارج أوبك توج بالواقعة على اتفاق خفض الإنتاج.

وأشادت الفريق بالجهود الروسية والتي ساهم في التوصل إلى اتفاق يقضي بخفض الإنتاج بواقع 558 ألف برميل يوميا للمنتجين من خارج (أوبك) وذلك في ال 10 من ديسمبر الماضي.

وأعتبرت أن مشاركة رئيس السعودية خالد الفالح ورئيسها السابق وزير النفط القطري الدكتور محمد السادة خلال اجتماع اللجنة الوزارية يؤكد مساهمة الكويت في تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.

وأوضحت الفريق أن اللجنة الوزارية ستستند مواعيد الاجتماعات المقبلة وطبيعة الآلية التي ستتم بموجبها مراقبة الإنتاج بشكل شهري.

وكانت (أوبك) قد استضافت في ال 10 من ديسمبر الماضي اجتماع مشتركاً على مستوى وزاري يضم دولاً أعضاء في المنظمة وأخرى من المنتجين الرئيسيين من خارجها أبرزهم روسيا وأول اجتماع من نوعه منذ عام 2002.

أمله في أن يتم الاستفادة من الخبرات الكبيرة والاتكولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الشركات البريطانية في تنفيذ هذه المشاريع كما فعلت في كثير من المشاريع السابقة.

وأكد استعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت للشعير كافة إمكاناتها في سبيل تعزيز الشركات الكويتية البريطانية.

من جانبه أكد الوزير البريطاني اهتمام بريطانيا بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة مع القطاع الخاص الكويتي الذي يعتبر شريكاً أساسياً في الاستثمارات الأجنبية في المملكة من داخل المملكة إضافة إلى قطاع حيوي.

ووأوضح أن عملية انفصال بريطانيا تجارياً عن الاتحاد الأوربي تجارياً يتم تنفيذها من قبل (إدارة التجارة الدولية) التي أنشئت حديثاً وتهدف إلى ترويج الاقتصاد البريطاني وزيادة الصادرات وندفق رأس المال الأجنبي.

وأضاف أن بريطانيا تركز على أسس اقتصادية متمثلة تجعلها قادرة على المضي قدماً بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى أن المملكة قادرة على معالجة ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى اعتمادها على البحوث الاقتصادية والابتكارات العلمية.

وتذكر أن بريطانيا بصدد الإعلان عن استراتيجية صناعية حديثة والتي ستشجع الدولة من خلالها ما يقارب 170 مليون جنيه استرليني في سبيل تخريج أجيال ذات كفاءة صناعية عالية تجذب كافة الشركات العالمية في تأسيس مقر رئيسية لها داخل بريطانيا.

وأكد على أن الكويت ستبقى وجهة تجارية رئيسية في ظل وجود مقومات وأهداف استراتيجية مشتركة وهي مشروع بريطانيا بأن تكون مركزاً دولياً للتجارة الحرة وذلك رؤية دولة الكويت بنحويتها إلى مركز مالي وتجاري إقليمي لاسيما ما يقارب 11 ألف شركة بريطانية مستعدة للتجارة الخارجية والاستثمار الدولي.

وقال فوكس أن الشركات البريطانية مستعدة للمساهمة في إنجاز الخطة التنموية الطموحة للكويت 2035 خصوصاً في قطاعات النفط والغاز والتعليم والبنى التحتية.

الغاز والتعليم والبنى التحتية.

الغاز والتعليم والبنى التحتية.